"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الثاني من سنة 2023 (Q2 - 2023)

الإستهلاك تحسّن بشكل خجول في ظلّ تباطؤ نسبة التضخّم الفصلية

إن أرقام الأعمال *الإسمية* (Nominal) المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة ما بين الفصل الثاني من 2022 والفصل الثاني من 2023 تشير الى أن تلك الأرقام قد زادت بنسبة 17.97 % بعد إستثناء قطاع المحروقات، الذى سجّل هو الآخر زيادة بلغت 9.35 % من حيث الكميات التى تمّ بيعها خلال هذا الفصل (*للتذكير: إن هذا الإرتفاع يمثل نسبة الإرتفاع في أرقام الأعمال الإسمية بالليرة اللبنانية قبل التثقيل*).

إنما بعد عملية تثقيل تلك الأرقام بنسبة مؤشر غلاء المعيشة للفترة المعنية (+ 253.55 %)، يتبيّن أن الأرقام الحقيقية قد سجّلت بالفعل إنخفاضاً بالمقارنة مع الفصل الثاني للسنة السابقة، ولو بوتيرة أقل من الفصول الماضية، وذلك في كافة قطاعات الأسواق التجارية بإستثناء قطاع الوقود حيث تمّ، كما ذكرنا أعلاه، تسجيل زيادة في حجم الكميات.

كل ذلك جاء في فترة لم يطرأ فيها أي تطوّر جوهري على أي من الأصعدة في لبنان – لا سياسياً ولا إقتصادياً ولا مالياً ولا نقدياً. جاء ذلك أيضاً في غضون شبه ثبات سعر صرف الدولار في الأسواق والإعلان عن نيّة الحكومة برفع قيمة الدولار الجمركي، فسارع الكثيرون لشراء ما هم بحاجة إليه أو يبتغون – لا سيما من سيارات وسلع معمّرة أخرى، قبل أن ينفذ المخزون القديم منها المسعّر قبل زيادة الدولار الجمركي وقبل أن تطال هذه الزيادة الأسواق.

وفي نفس الفترة، كَثُرت المؤشرات والتوقعات الإيجابية بعد الكلام عن إرتفاع حجم التحويلات وأغلبيتها المطلقة من المغتربين في الخارج الى عائلاتهم وأهلهم في لبنان (تشير آخر الإحصاءات الرسمية الى أن حجم هذه التحويلات كان قد بلغ 6.4 مليار دولار خلال عام 2022، وقد تسجّل مزيداً من الإرتفاع خلال العام 2023)، كما زادت أعداد اللبنانيين المقيمين الذين تعاقدوا للقيام بالعمل عبر الإنترنت مع شركات في الخارج والحصول على أجور بالدولار، وتزايدت أيضاً أعداد الشركات الخاصة التى لجأت الى صرف جزء أو كامل رواتب موظفيها بالدولار الأمريكي.

أضف الى ذلك الحديث المتزايد عن مؤشرات وتوقعات إيجابية جداً عن موسم إصطياف زاهر مع قدوم أعداد غفيرة من الزائرين – لا سيما اللبنانيين المغتربين.

فحلّ جو من التفاؤل الحذر في المجتمع التجاري وعمد العديد من التجار من مختلف القطاعات إلى التجهيز والتحضير للموسم المقبل من جيوبهم وإحتياطياتهم . وسط تلك الأجواء التفاؤلية، جاءت نسبة الزيادة في مؤشر التضخّم ما بين الفصل الثاني لسنة 2022 والفصل الثاني لسنة 2023 لتسجّل مستوى 253.55 % وهي زيادة مساوية تقريباً للنسبة التى كنّا قد شاهدناها في الفصل السابق.

إنما نسبة التضخّم هذه قد شهدت تباطؤاً ما بين الفصل الأول والفصل الثاني لسنة 2023، حيث بلغت 22.61 %، بعد أن كانت قد سجّلت زيادة فصلية بلغت 81.40 % في الفصل السابق، ولربما كان لهذا التباطؤ أثراً إيجابياً على نفوس المواطنين وبالتالي على حركة الأسواق.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2013	% 0.71 -
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2014	% 3.38 -
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2014	% 3.37 -
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	% 4.67 -
الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	% 3.40 -
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	% 3.57 -
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	% 0.98 -
الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	% 1.03 +
الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	% 3.14 +
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	% 5.12 +
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	% 3.48 +
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	% 4.15 +
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	% 5.01 +
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	% 5.35 +
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	% 7.61 +
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	% 6.53 +
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	% 3.98 +
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	% 4.08 +
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	% 1.69 +
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	% 1.09 +
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	% 6.96 +
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	% 17.46 +
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	% 89.74 +
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	% 131.05 +
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	% 145.84 +
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	% 157.86 +
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	% 100.64 +
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	% 144.12 +
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	% 224.39 +
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	% 208.13 +
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	% 210.08 +
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	% 162.47 +
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	% 121.99 +
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	% 263.84 +
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	**% 253.55 +**
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	% 1.49 -
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	% 0.98 -
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	% 1.12 -
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	% 1.18 -
الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	% 0.16 -
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	% 1.15 -
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	% 1.54 +

الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	+ 0.82 %
الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	+ 1.93 %
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	+ 0.74 %
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	- 0.04 %
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	+ 1.47 %
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	+ 2.78 %
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	- 1.06 %
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	+ 2.10 %
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	+ 0.45 %
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	+ 0.32 %
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 1.16 %
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	- 0.25 %
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	- 0.14 %
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 5.99 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 11.09 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 61.14 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 21.60 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 12.94 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 16.52 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 25.38 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 47.95 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 50.08 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 10.68 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 26.18 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 25.23 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 26.93 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 81.40 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	**+ 22.61 %**

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الأول والثاني لسنة 2023	
قطاع الإتصالات	1.62%-
قطاع الصحة	0.91%-
قطاع النقل	0.40%
قطاع التعليم	0.54%
قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية	7.35%
قطاع المطاعم والفنادق	12.76%
قطاع الألبسة والأحذية	15.89%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	16.39%
قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة	18.56%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ	18.86%

أما معدّلات نسب التضخّم السنوي في كل قطاع على حدى، ما بين الفصل الثاني لسنة 2022 والفصل الثاني لسنة 2023، فكانت كما يلي:

+ 602.23 % في قطاع الإتصالات،
+ 392.63 % في قطاع المشروبات الروحية والتبغ،
+ 340.47 % في قطاع المطاعم والفنادق،
+ 284.27 % في قطاع الصحة،
+ 279.54 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية،
+ 279.15 % في قطاع الألبسة والأحذية،
+ 273.09 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
+ 220.47 % في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة،
+ 217.84 % في قطاع النقل،
+ 192.14 % في قطاع التعليم.

وعليه، نلحظ أن نسب التضخّم السنوية لا تزال مرتفعة، لا سيما في قطاعات تُعتبر أساسية في حياة المجتمع، كقطاع الصحة أوالمواد الغذائية أوالنقل أو طبعاً التعليم.

ويعود ذلك الى عدّة عوامل، البعض منها مالية ونقدية وإقتصادية، كحجم الكتلة النقدية التى كانت لا تزال مرتفعة في الفصل الثاني لهذه السنة، رغم محاولات تدخّل البنك المركزي (الناجحة) وعمليات "صيرفة"، وإتّساع حجم الإقتصاد النقدي (الذى يبدو أنه تجاوز الـ 50 % وفقاً لتقارير دولية)، والدولرة التى باتت تقدّر بما يزيد عن 50 % من الناتج القائم، مع تداعيات هذا الواقع النقدي الواضحة في الأسواق لجهة تنامي الإقتصاد غير الشرعي على حساب الإقتصاد "الأبيض.

إنما هنالك عوامل سياسية أيضاً كان لها تأثير طبيعي حتى لو لم يكن علمي أو محاسبي، مثال إنعدام التوافق على إنتخاب رئيس للبلاد، وتعدّد المواقف الممانِعة أو المعارِضة حيال إجتماعات وقوانين وسياسات وتسميات جوهرية لحسن أداء وحوكمة السلطة، الأمر الذى يؤدّي الى ضبابية الرؤية المستقبلية والإحتياط والحذر على كل الأصعدة فإنكماش للعرض وضغوط تصاعدية على الأسعار.

وفي ظلّ هكذا نسبة من التضخّم، ومهما تمكّن التجار من تحقيقه لناحية أرقام الأعمال خلال هذا الفصل (حوالي + 17.97 % عن أرقام الفصل الثاني للسنة السابقة وفقاً للأرقام الواردة دون تثقيل)، يجدون – بعد التثقيل بنسب التضخّم الخاصة بقطاعاتهم، أن تلك الأرقام لا تزال تنخفض، حتى لو كان هنالك بعض التحسّن في الحركة الإستهلاكية وفي النتائج بالمقارنة مع الفترات السابقة.

ومن جهة أخرى، بلغ التراجع الحقيقي (أي بعد التثقيل بنسبة التضخّم) للنشاط المجمّع نسبة – 36.45 % ما بين الفصل الفصل الأول والفصل الثاني لسنة 2023 (بالمقارنة مع نسبة – 80.92 % في الفصل السابق الذى كان سيئاً جداً)، بعد إستثناء قطاع الوقود والمحروقات حيث تمّ تسجيل زيادة بنسبة + 3.35 % من حيث الكميات.

وإن دلّت نسبة التراجع هذه الى شيء فهو الى تحسّن نسبي في الإستهلاك، حتى لو كان لا يزال أقل بكثير من المطلوب.

وفيما يلي نسب التراجع الحقيقي الفصلي في أهم قطاعات تجارة التجزئة:

- ← **الساعات والمجوهرات (- 63.89 %)**
- ← **معدّات البناء (- 59.76 %)**
- ← **التبغ ومنتجاته (- 22.23%)**
- ← **الكتب، والصحف والمجلات (- 18.56 %)**
- ← **المخابز والحلويات (- 16.39 %)**
- ← **أجهزة الهواتف الخلوية (- 15.76 %)**
- ← **المجمّعات التجارية (- 12.52 %)**
- ← **السلع الصيدلانية (- 11.28 %)**
- ← **المطاعم والسناك بار (- 7.37 %)**
- ← **السلع البصرية والسمعية (- 2.95 %)**
- ← **الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (- 2.35 %)**

أما القطاعات القليلة التى شهدت تحسّناً حقيقياً فتضمّنت :

- ← **التجهيزات المنزلية (+ 38.98 %)**
- ← **السوبرماركت والمواد الغذائية (+ 26.51%)**
- ← **الأثاث والمفروشات (+ 26.10 %)**
- ← **الأجهزة الطبية (+ 10.79 %)**
- ← **المشروبات الروحية (+ 6.82 %)**
- ← **اللعب والألعاب (+ 6.38 %)**
- ← **العطور ومستحضرات التجميل (+ 2.93 %)**
- ← **الملبوسات (+ 0.15 %)**

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّيه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الثاني من سنة 2023، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 22.61 %،

نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت ـ فرنسَبنك لتجارة التجزئة" هو: 0.64 للفصل الثاني من سنة 2023 مقابل 0.83 في الفصل السابق له.

فرنسبنك

ASSOCIATION DES COMMERCANTS DE BEYROUTH
جمعية تجار بيروت
BEIRUT TRADERS ASSOCIATION

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثاني من 2023

(Base 100 : Q4 - 2011)

2011	2012				2013				2014				
Q4 '11	Q1 '12	Q2 '12	Q3 '12	Q4 '12	Q1 '13	Q2 '13	Q3 '13	Q4 '13	Q1 '14	Q2 '14	Q3 '14	Q4 '14	
100.00	95.77	100.6	108.5	112.7	90.83	87.85	78.6	65.87	59.68	55.30	55.22	57.57	المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
100.00	94.24	101.7	99.97	102.9	89.66	86.88	78.23	64.52	58.9	55.56	54.45	58.42	المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
-	-	-	-	-	99.80	98.11	98.47	100.00	101.80	100.61	100.78	99.29	مؤشر غلاء المعيشة
	2015				2016				2017				
	Q1 '15	Q2 '15	Q3 '15	Q4 '15	Q1 '16	Q2 '16	Q3 '16	Q4 '16	Q1 '17	Q2 '17	Q3 '17	Q4 '17	
	51.51	51.94	52.77	52.91	46.27	46.79	51.49	53.86	47.51	46.76	52.00	53.17	المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
	52.78	53.82	55.32	55.36	49.15	48.93	53.41	54.78	47.97	45.57	49.93	49.64	المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
	98.32	97.22	95.92	96.07	94.81	96.27	97.06	98.93	99.66	99.61	101.08	103.89	مؤشر غلاء المعيشة
	2018				2019				2020				
	Q1 '18	Q2 '18	Q3 '18	Q4 '18	Q1 '19	Q2 '19	Q3 '19	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	
	49.09	49.49	52.38	54.25	48.88	48.65	49.57	39.76	31.47	21.81	21.90	21.74	المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
	46.31	45.71	48.17	49.68	44.24	44.14	45.04	33.96	23.90	6.43	5.52	5.08	المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
	104.99	107.19	107.68	108.02	109.28	109.00	108.85	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	مؤشر غلاء المعيشة
	2021				2022				2023				
	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21	Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23	
	21.36	21.63	21.65	24.1	22.82	22.68	27.15	28.90	26.70	24.67			المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
	4.94	4.89	4.40	2.44	2.07	1.52	1.37	1.07	0.83	0.64			المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
	330.97	414.97	613.96	921.40	1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38			مؤشر غلاء المعيشة

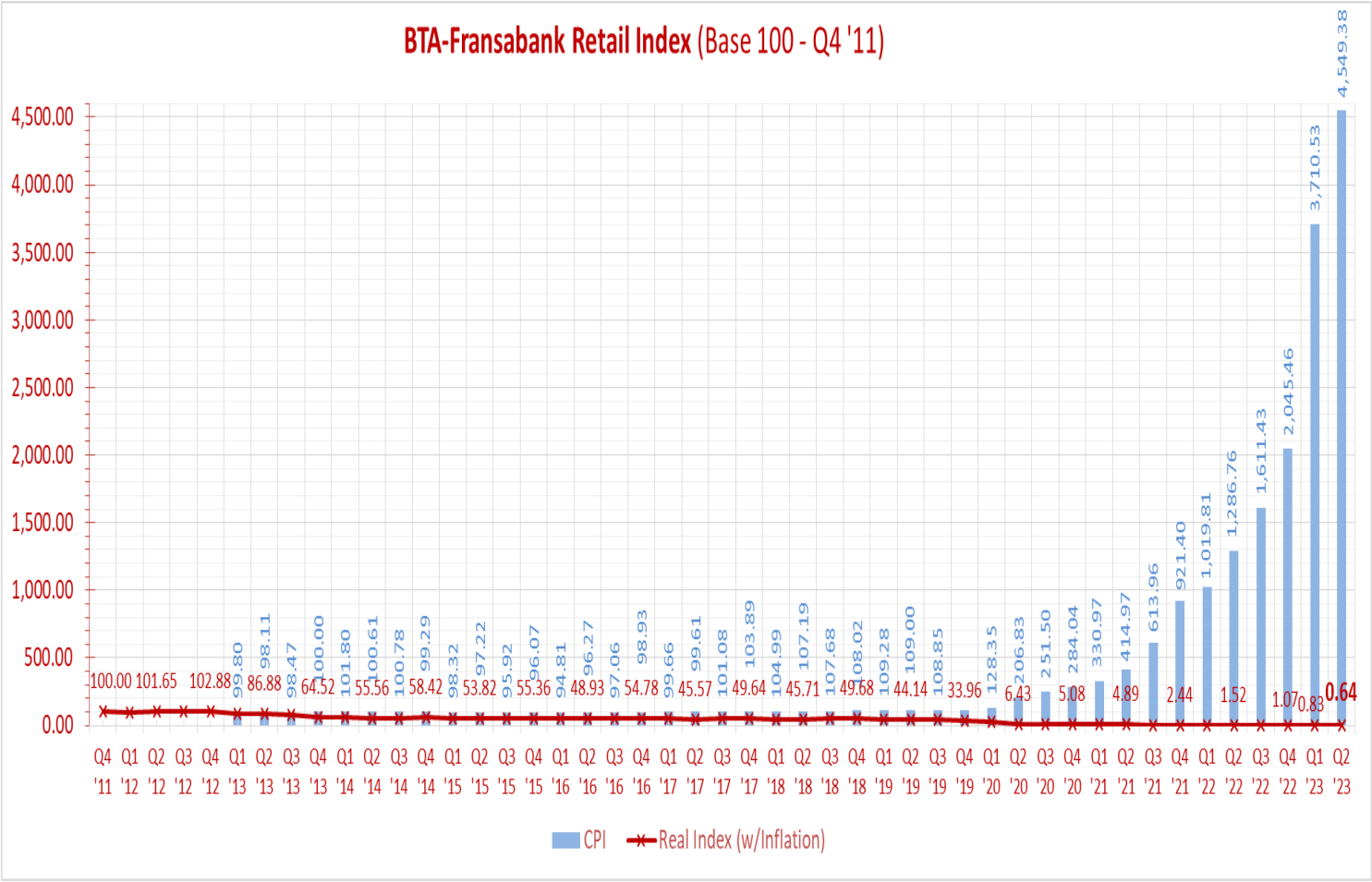

إذاً، "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثاني من سنة 2023 لا يزال يعكس إستمرار التراجع في الأداء، وكل ما يمكن ملاحظته هو إستمرار صمود قسم من التجار الذين لا يزالون يكافحون لـ "تقطيع" هذه المرحلة والمحافظة على مؤسسات أمضوا عشرات السنين في بنائها، الى حين عودة العافية للنشاط الإقتصادي .. والآمال مبنية على نتائج فصل الصيف لحدوث تغيّر ولو طفيف في المسار الإنكماشي، كما وعلى معاودة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى، وإستعادة العلاقات الوطيدة مع دول الخليج لما لتلك الدول من ثقل في تحريك العجلة الإقتصادية في لبنان .

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير :
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

المنهجية المتبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".